الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزير الأول

N° 216.05/MF/.....

السيدات و السادة أعضاء الحكومة

الموضوع: ف/ي تنفيذ الإصلاح الميزانياتي.

في إطار تعزيز تدابير إصلاح الحوكمة الهادفة إلى التحسين الفعلي للتسيير العمومي، فإن عصرنة الأنظمة الميزانياتية تشكل المنحى الموجه للنشاطات الإلزامية التي ستُتخذ من أجل جميع الفاعلين المعنيين.

بالفعل، فإن المجهودات المبذولة منذ انطلاق هذه العملية لا تزال في تحسن مستمر لكنها تبقى غير كافية بالنظر للموعد المحدد من أجل تنفيذ هذه العصرنة خاصة من خلال تطبيق أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، و التي ستصبح فعلية بحلول سنة 2023.

هذه الأخيرة أحدثت تغييرات عميقة في مجال تسيير المالية العمومية بمنح حرية أكبر للمسيرين مع إعطاء تحديد دقيق لمبادئ وقواعد إعداد قوانين المالية، تطبيقها ومراقبة تنفيذها.

كما تفرض كذلك مسؤولية أكثر و فعالية في التسيير المبني على النتائج القابلة للقياس من خلال مؤشرات الأداء.

من جهة أخرى، أحد العوامل الأساسية للإصلاح الميزانياتي هو إعداد ميزانية البرنامج و الذي استجاب له البعض منكم، خاصة بعنوان أشغال تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2022.

.../...

هذا التمرين الثاني الذي تم إعداده بشكل تجريبي و الذي كان موضوع مذكرة منهجية طبقا للإرسال رقم 1464/ و.م. المؤرخ في 27 أفريل 2021، أظهر بعض النقائص في اكتساب المفاهيم والطريقة المعتمدة، خاصة فيما يتعلق بإعداد التقارير حول الأولويات والتخطيط لكل حقيبة وزارية/هيئة عمومية والتي سترافق مشروع الميزانية التقليدي.

مع ذلك، تتعهد مصالح وزارة المالية المكلفة بقيادة أشغال تنفيذ هذا القانون العضوي بمتابعة دعمها ومرافقتها لكل الوزارات والهيئات العمومية لتسمح بتجسيد الأهداف المنتظرة في الآجال المحددة.

يجدر التذكير بأنه و مع انطلاق أشغال الاصلاح الميزانياتي، تم وضع جهاز تنظيمي و مؤسساتي من أجل التأطير و الإشراف على مشروع العصرنة المقصود، خاصة فيما تعلق **بلجان الميزانية** على مستوى الوزارات المكلفة بالاستراتيجية و التسيير الميزانياتي و المالي، مع تحديد مسؤول مرجعي.

يجب إعادة تفعيل هذه الأجهزة أو حتى إعادة النظر فيها في أسرع وقت ممكن.

كذلك، يفضل إدماج المراقب المالي في لجان الميزانية حتى يدعم المسؤول المرجعي لضمان الاكتساب الفعلي للأدوات و الطرق المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي، و تنسيق جميع النشاطات المتعلقة بهم (تكوين، تأطير و تبادل المعطيات،...)، على مستوى الدوائر الوزارية و الهيئات العمومية.

أما على مستوى الولايات، فيعود الأمر كذلك للمراقب المالي و مدير البرمجة و متابعة الميزانية للولاية لضمان هذا الدور المرجعي على المستوى المحلي.

موازاة مع هذا، فإن مجهودات المرافقة في مجال التكوين التي انطلقت منذ ديسمبر 2020 ستتواصل بوتيرة أسرع خاصة في ما يتعلق بتكوين المكونين و التكوين على النطاق الواسع مما يسمح ببلوغ جميع الفاعلين المعنيين.

إضافة إلى ذلك، فإن ملتقيات التحسيس ونشر محتوى القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية و الإصلاح الميزانياتي التي مست كل الادارات المركزية، ستتواصل لتبلغ جميع الولايات.

توافقون، سيداتي و سادتي، على أن مساهمة الجميع ضرورية لنجاح الإصلاح الموصى به.

مساهمتكم هذه لها أهمية كبيرة من أجل إعداد هيكلة البرنامج و البرنامج الفرعي و الذي يجب أن يكون موضوع تحيين و إثراء بإضافة مستوى " النشاطات"، التي تمثل المستوى العملي و التنفيذي للنفقات الميزانية.

من أجل ذلك، السيدات و السادة أعضاء الحكومة، مسؤولو الحقائب الوزارية، مدعوون للسهر بصرامة على تحسيس و تجنيد الإطارات لمشاركة نشطة و لاكتساب فعلي لمفاهيم القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية و لكيفيات و طرق الإصلاح الميزانياتي.

أعتمد على إلتزامكم المستنير و مشاركتكم الفعلية الهادفة إلى تجسيد إصلاح الأنظمة الميزانياتية مدعمة بتنفيذ أحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في الآجال المحددة.

أولي عناية كبيرة لتنفيذ التوجيهات المذكورة في هذه المذكرة.

تفضلوا، السيدات و السادة أعضاء الحكومة، بقبول عبارات التقدير و الاحترام.

وزير المالية

ايدمن بن عبد الرحمان